

مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الجزء الرفيع المستوى

"الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الشعوب والكوكب"
شرم الشيخ، مصر، 14-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

مقدمة

التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ضروريان لرفاه الإنسان، والأنشطة الاقتصادية والأولويات الاجتماعية. ويشكل التنوع البيولوجي الأساس لتوفير الغذاء، والألياف والمياه العذبة، ويوفر القدرة على الصمود أمام التغير، بما في ذلك تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، يستمر التنوع البيولوجي في التدهور في جميع مناطق العالم. وهناك حاجة إلى إجراءات إضافية مهمة لمعالجة فقدان المستمر للتنوع البيولوجي وتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

ومن أجل القيام بالتحول اللازم، ينبغي فهم أهمية التنوع البيولوجي وأن يعمل صناع القرار المعنيين على ذلك. وينبغي أن تعتمد السياسات الحكومية وممارسات الأعمال التجارية تدابير ونهج تعترف بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للرخاء الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل الوسيلة المركزية في تحقيق هذا التحول في اتخاذ إجراءات لتعميم ودمج التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، فضلا عن السياسات الوطنية الشاملة، مثل الخطط والعمليات الإنمائية، والميزانيات، والسياسات الاقتصادية. ويشار عادة إلى أنواع الإجراءات هذه "بتعميم التنوع البيولوجي"، ويفهم عموما على أنه ضمان أن التنوع البيولوجي والخدمات التي يوفرها تؤخذ في الحسبان على النحو الملائم والكافي في السياسات والممارسات التي يؤثر عليها.

وبالرغم من القرارات المهمة والجهود المحددة، فإن المدى الذي تؤخذ فيه الإجراءات لتعميم التنوع البيولوجي على المستوى الوطني يبدو متأخرا. وهناك تفسيرات عديدة محتملة لذلك. أولا، يستمر الافتقار إلى فهم قيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وبناء عليه، الفشل في ضمان أن هذه القيمة تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط وصنع القرار اللذين يمكن أن يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي. وثانيا، غالبا لا تلتقط الأسواق قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وثالثا، قد تتدفق قيمة التنوع البيولوجي إلى مستفيدين بخلاف هؤلاء الذين تؤدي إجراءاتهم إلى إمكانية الإضرار به. ورابعا، من المرجح أن تكون المنافع السياسية لحماية التنوع البيولوجي أقل وضوحا بالنسبة للقادة السياسيين عن اتخاذ إجراءات بشأن المسائل مثل الاقتصاد والوظائف.

دمج التنوع البيولوجي ضمن قطاعات محددة

في مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي السابق، المعقد في كانكون، المكسيك، في عام 2016، نظر الوزراء في تعميم التنوع البيولوجي مع تركيز خاص على قطاعات الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك والسياحة، واعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية مقورا بشأن هذه القطاعات (المقرر 3/13). وفي نفس المقرر، قرر مؤتمر الأطراف أن ينظر في اجتماعه الرابع عشر، في تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الطاقة والتعدين، والبنية التحتية، والصناعات التحويلية والتجهيز، فضلا عن الصحة.

ولذلك، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في عام 2018، بما في ذلك الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف والجزء الرفيع المستوى، المقرر عقده في شرم الشيخ، مصر، سينظر في إجراءات بشأن تعميم التنوع البيولوجي في هذه القطاعات.

وسيتطلق مؤتمر الأطراف أيضا عملية لإعداد إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي، على أن يتم اعتماده في اجتماعه الخامس عشر، الذي سيعقد في بيجين في عام 2020. ومن المؤكد أن مسألة تعميم التنوع البيولوجي لها أهمية رئيسية في الإطار الجديد.

وتتألف قطاعات الطاقة والتعدين، والبنية التحتية، والصناعات التحويلية والتجهيز من صناعات وأنشطة متنوعة. وبينما تعتمد كلها، بدرجات متفاوتة، على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي يركز عليها التنوع البيولوجي، فهي لها آثار محتملة كبيرة على التنوع البيولوجي. وهذه المجموعات الثلاث من القطاعات مترابطة على نحو وثيق. فعلى سبيل المثال، تشكل المرافق الجديدة للطاقة جزءا كبيرا من البنية التحتية المتوقعة في المستقبل. ويمكن استخراج المواد والوقود عن طريق التعدين، قبل تجهيزها واستخدامها في الصناعات التحويلية بواسطة صناعات أخرى. وتتطلب البنية التحتية موادا وطاقة لإنشائها، وبدورها، فهي لازمة لتوزيعها.

ومن المتوقع أن ينمو معظم هذه القطاعات بدرجة كبيرة خلال عام 2050 وما بعده، وهي في صلب توقعات نمو التنمية الاقتصادية الوطنية. ويمكن أن يكون لهذا النمو آثار ضخمة على التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، على المستوى العالمي، يشار إلى تطوير البنية التحتية على أنه أحد الدوافع الرئيسية وراء فقدان التنوع البيولوجي. وتأثير تفتت المشروعات الخطية الكبرى للبنية التحتية (مثل الطرق)، والضوضاء، والمياه، وتلوث التربة والهواء، واستخراج المياه والآثار غير المباشرة أو التي يحدثها الإنسان المرتبطة بفتح مجالات لم يتوصل إليها النشاط البشري في السابق (المشروع وغير المشروع، مثل الصيد غير المشروع) يمكن أن يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية حتى بعد الانتهاء من التشييد بفترة طويلة. وسيتم بناء معظم البنية التحتية الجديدة على مدى عدة عقود قادمة في المدن أو حولها، بما في ذلك التطوير على نطاق واسع للمدن الجديدة في الكثير من المناطق في العالم.

والتنوع البيولوجي هو أساسي لصحة الإنسان. ويشكل الأساس لمجموعة واسعة من خدمات النظم الإيكولوجية مثل مصادر الغذاء، والأدوية، والملجأ، والطاقة، وسبل العيش والتنمية الاقتصادية ويسهم في تنظيم وظائف وعمليات متعددة للنظم الإيكولوجية، التي هي ضرورية للتغذية والأمن الغذائي، والهواء النقي، وكمية المياه الغنية ونوعيتها، والقيم الروحية والثقافية، وتنظيم المناخ، وتنظيم الآفات والأمراض، والحد من مخاطر الكوارث. وتلعب مسببات الأمراض دورا معقدا في التنوع البيولوجي والصحة، وذلك بتنظيم المنافع في بعض السياقات والتهديدات للتنوع البيولوجي وصحة الإنسان في سياقات أخرى. وتتزايد مخاطر التغيرات التي يحدثها الإنسان في النظم الإيكولوجية، مثل المناظر الطبيعية المعدلة، والتوسع في الزراعة، واستخدام مضادات الميكروبات، بالنسبة لنقل الأمراض المعدية وآثارها. ويسهم التغير في استخدام الأراضي، والحصاد المفرط، وتغيير الموائل ودوافع أخرى لفقدان التنوع البيولوجي في ظهور وانتشار كلا الأمراض غير المعدية والأمراض المعدية، مما يحتمل أن تشكل تهديدات صحية رئيسية على المستوى العالمي لحياة مئات من الآلاف وتكلف عشرات المليارات من الدولارات سنويا.

ونظرا للآثار المحتملة ودرجة الاعتمادية (بعضها غير مباشرة) التي تفرصها على التنوع البيولوجي قطاعات البنية التحتية، والطاقة والتعدين والصناعات التحويلية والتجهيز، فضلا عن الصحة، من الضروري تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي داخل هذه القطاعات لضمان استمرار بقاء هذه القطاعات فضلا عن وقف فقدان التنوع البيولوجي الذي يشكل الأساس لهذه القطاعات وقطاعات أخرى، والتنمية المستدامة على نطاق أوسع.

الإجراءات الممكنة للتعميم

هناك مجموعة من الفرص والنُهُج لتعميم التنوع البيولوجي في هذه القطاعات، مع إشراك طائفة من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه إجراءات يمكن اتخاذها على مدى العمليات الدولية، وعلى المستوى الوطني، ومن جانب قطاع الأعمال التجارية، والقطاعين المالي والمصرفي، وجهات فاعلة أخرى لزيادة تعميم التنوع البيولوجي في هذه القطاعات.

وعلى المستوى الوطني، يمكن تجميع الإجراءات لتعميم التنوع البيولوجي على نحو مفيد في عدد من الفئات، بما في ذلك ما

يلي:

- (أ) التخطيط الاستراتيجي الوطني (الاقتصادي، الإنمائي، وخلافه)؛
- (ب) السياسات، والقوانين والقواعد؛
- (ج) التدابير الحافزة؛
- (د) التخطيط المكاني عبر المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية؛
- (هـ) تدابير على مستوى الموقع أو مصنع الإنتاج؛
- (و) تدابير لسلاسل الإمداد.

الخلاصة

ما من شك في أن دمج قيم التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى وفي السياسات الشاملة يعتبر ضروريا لتحقيق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع سنتين فقط باقيتين لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، يجب زيادة الجهود بدرجة كبيرة. ويعترف تعميم التنوع البيولوجي بالدور الحيوي للتنوع البيولوجي في رفاه الإنسان وسينقلنا إلى طريق يضمن مستقبلنا.